جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي
ISSN: 2079-5068 ISSN (online): 2663-3930

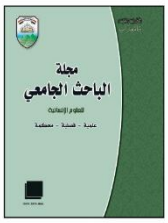

معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام بمدينة إب

فيصل حمود محمد مهدي
قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، اليمن

الكلمات المفتاحية:
الإشراف الإلكتروني، المعوقات، مدارس التعليم العام، مدينة إب

الملخص:

هدف البحث الحالي التعرف على معوقات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام بمدينة إب واســتخدم الباحث المنهج الوصــفي المســحي، وتكون مجتمع البحث وعينته من المشــرفين التربويين البالغ عددهم (68) مشــرفًا، واقتضــت طبيعة البحث الاعتماد على الاســـتبانة وقد تكونت من (47) معوقا، واســـتخدمت الأســاليب الإحصــائية لمعالجة البيانات منها: المتوسـط الحسـابي والانحراف المعياري واختبار (t-test) لعينتين مستقلتين. وتوصل البحث إلى نتائج، أهمها أَنَّ درجة معوقات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني بشـــكل عام كانت كبيرة جدًا، لا توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى دلالة (α=0.05) بين تقديرات إجابات أفراد عينة البحث تجاه معوقات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني، تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، التخصـــص، سنوات الخبرة؟ وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات.

معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام بمدينة إب

Barriers of Applying Electronic Supervision in Public Schools in Ibb City

Faisal Hammoud Muhammad Mahdi

Department of Administration and principles of education, Faculty of Education, Ibb University, Yemen

Keywords:

Electronic Supervision, Barriers, Public Education schools, Ibb City

Abstract:

The objective of this research is to identify the barriers of applying electronic supervision in public schools in Ibb City. To achieve this objective, a survey descriptive approach was used. The society of the study was composed of 68 educational supervisors who were administered a 47-item questionnaire. A number of statistical techniques were used such as mean, standard deviation, a t-test for two independent samples. It was found that the degree of barriers for the application of electronic supervision in general was very high; there were no statistically significant differences at the level (α=0.05) between the samples' responses to the barriers for the application of electronic supervision attributed to the variables of qualification, specialization, and years of experience. Finally, a number of recommendations and suggestions were introduced.

أولًا: المقدمة.

إن أكثر ما يميز عصرنا الحالي هو السرعة الهائلة في التقدم العلمي والتكنولوجي وهذا التطور لا يمكن أن يحدث ويصل إلى هذا المستوى إلا من خلال الجهود المبذولة في التطوير والتحديث في مختلف المجالات، والإدارة تُعد أداة هذا التطور والتحسين، بل هي التي تعمل على مواكبة العصر بكل متغيراته ، ولا يمكن تحقيق تقدم المؤسسات بمختلف أنواعها ومجالاتها إلا بفضل الإدارة الناجحة وأساليبها الحديثة.

كما يتميز هذا العصر بالتغيرات السريعة الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي وتقنية المعلومات،وهذه التغيرات والتحديات لا يمكن الاستجابة لها بأساليب تقليدية، وإنما ينبغي التعامل معها من خلال رؤى وأهداف واستراتيجيات مختلفة نوعاً وكماً ،وأساليب تعتمد فكراً تربوياً مغايراً، فكراً ينظر إلى المستقبل بهدف متحرك أساسه نظام تربوي قوي ومرن ومتجدد ،ومحوره العنصر البشري القادر على تحليل الحاضر والتفاعل الفوري مع المتغيرات وابتكار الحلول العملية بناءً على رؤية واضحة لما ينبغي أن يكون عليه النظام التربوي في مرحلة ما في المستقبل (المغيدي، 2001، ص.7).

وَتُعَدُّ تقنية المعلومات مثل الحاسب الآلي والإنترنت وما يلحق بهما من وسائط متعددة من أنجح الوسائل لتوفير بيئة تعليمية مناسبة. كما أَنَّ الاتصال بالشبكة العالمية يساعد في الوصول إلى خبرات وتجارب تعليمية يصعب الوصول إليها بطرق أخرى ويتجلى أهمية الإنترنت في قدرته على الربط بين الأشخاص عبر مسافات هائلة وبين مصادر معلوماتية متباينة، فاستخدام هذه التكنولوجيا تزيد من فرص التعليم وتمتد بها إلى مدى أبعد من نطاق المدارس، وهذا ما عُرف بمسمى التعليم الإلكتروني أو التعلم الإلكتروني الذي يُعد من أهم مميزات مدرسة المستقبل (الغامدي، 2010، ص.36).

ومما لا شك فيه أَنَّ للتربية دورًا رياديًّا في جميع العمليات في عالمنا المعاصر سواء كانت إصلاح أو مواكبة التطور؛ حَيْثُ إِنَّها تنير الطريق أمام المربين على تحقيق التنمية في ظل الانفجار المعرفي والثورة المعلوماتية؛ ولهذا لابد من النهوض في التربية إلى أرقى المستويات من جميع النواحي وخاصة العملية الإشرافية التي تُعَدُّ عمودًا من الأعمدة التي ترتكز عليها العملية التربوية، وبهذا أصبح الإشراف التربوي أحد أهم مدخلات التعليم لكونه يوثر ويتأثر بما يحدث داخل النظام التعليمي؛ ولأنه يتعامل مع العناصر الرئيسة للعملية التعليمية وهي المعلم والمتعلم والمنهج وغيرها (الحبيب، 1996، ص. 19).

كما أَنَّ استخدام الإشراف الإلكتروني يساعد في التغلب على كثير من المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية الإشراف التربوي سواء من عجز في عدد المشرفين والمشرفات، وتدني مستوى الكفاية الأدائية والمهنية للمشرفين والمشرفات، وكثرة نصاب المشرف والمشرفة من

المعلمين والمعلمات؛ وهو ما يؤدي إلى قلة الزيارات الميدانية وعمليات المتابعة الإشرافية، كذلك صعوبة المواصلات والاتصال السريع بين المشرفين والمعلمين (الغامدي، 2010، ص.63). وقد أكدت كثير من الدراسات على أهمية اعتماد الإشراف الإلكتروني لتفعيل الإشراف التربوي ومن تلك الدراسات: دراسة كلٍّ من الغامدي (2008)، والصائغ (2009)، والغامدي (2010)، والقرني (2010)، والمعبدي (2011).

وعلى المستوى المحلي فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم في تطوير الإشراف التربوي إلَّا أَنَّ نظام الإشراف في مدارس التعليم العام لا يزال يعتمد على الأساليب التقليدية، وَأَنَّ هناك غيابًا في استخدام وتوظيف الإشراف التربوي الإلكتروني بسبب غياب جميع المتطلبات التشريعية والتنظيمية والبشرية والفنية والإلكترونية والمادية والمالية...الخ).

مما يتطلب ضرورة القيام بإجراء دراسات علمية تهدف إلى تحديد معوقات تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني في مدارس التعليم العام بعموم المحافظات اليمنية ومنها محافظة إب ومن هنا يُعَدُّ البحث الحالي أحد الإسهامات في هذا المجال.

ثانيًا: مشكلة البحث:

مع دخول العالم للألفية الثالثة وظهور العديد من الاتجاهات المعاصرة مثل الثورة العلمية والتكنولوجية والانفجار الهائل في التقنيات، وتوافر وسائل الاتصال الحديثة التي لعبت دورًا مهمًا جدًا، لذلك لا يمكن للتربية أن تكون بعيدة عن هذا التطور وأن تبقى قاصرة على الأنظمة التقليدية التي باتت تشعر الجميع بالملل، لذلك كان لابد من مواكبة التقدم لجميع المؤسسات التربوية ممثلة في المدارس والجامعات وغيرها، وإجراءات عمل نقلة نوعية تطويرية للعملية التعليمية والإشرافية (سمعان،2012، ص.4).

وفي هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعيق تطبيق الإشراف الإلكتروني منها دراسة هزايمه (2019) التي أكدت على الصعوبات التي تواجه تطبيق الإشراف الإلكتروني في الميادين التعليمية، كما أوصت دراسة المالك (2020) ضرورة الوقوف على الصعوبات التي تقف أمام تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني.

وفي ضوء ما سبق؛ يتضح وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق الإشراف الإلكتروني ووجود فجوة في كفايات الإشراف الإلكتروني لدى المشرفين التربويين خصوصا في مجال التقنيات المتقدمة المستخدمة في التعلم الإلكتروني، وأساليب التقويم، وعليه يحاول البحث الحالية الكشف عن معوقات تطبيق المشرفين التربويين للإشراف الإلكتروني من وجهة نظر عدد من الخبراء من المشرفين التربويين الممارسين للعمل التربوي.

كما توصلت عدد من الدراسات ومنها دراسة كُلٍّ من النعمان (1999)، والرازحي (2005)، وعيسى (2006)، والدعيس (2011)، إلى أَنَّ الإشراف التربوي بعموم محافظات الجمهورية ومنها

محافظة إب يواجه العديد من المشكلات التي تحد من فاعليته، منها كثرة الأعباء الملقاة على المشرفين التربويين وقلة عدد المشرفين المؤهلين والمتخصصين، وغياب استخدام الأساليب الحديثة ومنها الإشراف الإلكتروني ، بالإضافة إلى غياب الدراسات المحلية الهادفة إلى تحديد تلك المعوقات وبما يساعد على تبني هذا النوع من الإشراف بعموم مدارس التعليم العام.

ومن خلال خبرة الباحث وعمله في المجال التربوي لمدة (26) سنة [معلمًا واختصاصي اجتماعي وموجه خدمة اجتماعية] فقد لاحظ أَنَّ هناك غيابًا لاستخدام الإشراف الإلكتروني بعموم مدارس التعليم العام، ولازال يعتمد على الاساليب التقليدية في الاشراف، وضعف تأهيل الكادر، وهذه تُعَدُّ مشكلة ينبغي دراستها دراسة علمية وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

-ما معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب؟

ويتفرع من السؤال الرئيس للبحث الاسئلة الآتية:

1- ما المنطلقات الفكرية للإشراف الإلكتروني من حيث المفهوم والأهمية، والأساليب، والأهداف، والمتطلبات؟

2- ما أهم معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب؟

3- ما المعوقات (التشريعية والقانونية، والتنظيمية، والبشرية، والمادية والتكنولوجية) التي تعيق تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين تقديرات إجابات أفراد عينة البحث تجاه معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني، تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة؟

ثالثًا: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في العديد من الجوانب منها:

1- يعد هذا البحث من البحوث النادرة التي تتناول معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني والذي يمثل أبرز المواضيع المعاصرة.

2- يحاول البحث الحالي معرفة أهم معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب مما يساعد المسؤولين وصناع القرار على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المعوقات.

3- إن البحث الحالية تأتي استجابة للتوجهات الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم.

4- قد يفيد البحث الحالي الباحثين والمهتمين في مجال تطوير الإشراف التربوي وفق الأساليب الحديثة ومنها الإشراف الإلكتروني ومعوقات تطبيقه في العملية التعليمية في مدارس التعليم العام من خلال تزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على إجراء مزيدٍ من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

5- قد يمثل البحث الحالي إضـــافة نوعية للمكتبات اليمنية بما يحتويه من معرفة مؤطره وتطبيقية في الإشراف الإلكتروني.

6- يُعَدُّ البحث الحالي إســـهامًا علميًّا يجرى لأول مرة –على حد علم الباحث–ويتناول دراســـة تحديد معوقات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

رابعًا: أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى معرفة معوقات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب من وجهة نظر الخبراء المشاركين. وذلك من خلال التعرف على:

1- المنطلقات الفكرية للإشراف الإلكتروني من حيث المفهوم والأهمية، والأســـاليب، والأهداف، والمتطلبات.

2- أهم معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

3- المعوقات (التشريعية والقانونية، والتنظيمية، والبشرية، والمادية والتكنولوجية) التي تعيق تطبيق الإشـــراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

4- وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى دلالة (α=0.05) بين تقديرات إجابات أفراد عينة البحث تجاه معوقات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني، تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة.

خامسًا: حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالمحددات الآتية:

الحدود الموضوعية: معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في بمدينة إب والمتمثلة بـــــ المعوقات (التشـــريعية والقانونية، والتنظيمية، والبشرية، والمادية والتكنولوجية).

الحدود البشـــرية: المشـــرفين التربويين في مكتب التربية والتعليم في مديريتي (المشـــنة والظهار).

الحدود المكانية: مدينة اب، مديريتي (المشنة والظهار).

الحدود الزمانية: طبقت أداة البحث الحالي خلال الفصل الدراسي الثاني 2023/2022م.

سادسًا: مصطلحات البحث:

1-المعوقات

يعرف أبو عابد (2005) المعوقات بأنها: وضـــع صـــعب يكتنفه شـــيء من الغموض يحول دون تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية، ويمكن النظر إليها على أنها المسبب للفجوة بين مستوى الانجاز المتوقع والانجاز الفعلي أو على أنها الانحراف في الأداء عن معيار محدد مسبقاً.

يعرفها الباحث إجرائيًّا في البحث الحالي بِأَنَّهَا: مجموعة الصـــعوبات التشـــريعية والقانونية، والتنظيمية، والبشـــرية، والمادية والتكنولوجية، التي تضمنتها أداة البحث الحالي والتي تعيق تطبيـــق الإشـــراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

2. الإشراف الإلكتروني:

يعرف بِأَنَّـهُ: (القاســـم، 2013، ص. 11) "اســـتخدام التقنيات الحديثة لشـــبكة الإنترنت

والحاسب الآلي وتوظيفها في العمل الإشرافي؛ وهو ما يسهل العمل بأقل وقت وجهد وتكلفة، وبأعلى كفاءة ويحقق التواصل المستمر بين المشرفين والمعلمين بما يساعد على رفع أدائهم".

وعرف: (خلف الله، 2014، ص. 292)"نمط إشرافي يتضمن ممارسات إشرافية، تعتمد على استخدام وسائط إلكترونية، مثل: الحاسب الآلي، شبكة المعلومات. بهدف تحقيق التواصل بين المشرفين والمعلمين وتبادل المعلومات والخبرات في أقل وقت وجهد ممكن".

ويعرفه الباحث إجرائيًّا بِأَنَّهُ: استخدام التقنيات الحديثة من حاسوب وشبكات إنترنت وغيرها في عمليات الاتصال والتواصل بين المشرف التربوي والمعلمين الذي يشرف عليهم في مدارس التعليم العام في مدينة إب، وهو ما يساعد على تحقيق الأهداف بأقل وقت وجهد وتكلفة وبأعلى كفاءة.

الدراسات السابقة:

يتضمن المبحث الحالي عرضًا للدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث، وقد مثلت هذه الدراسات منطلقًا فكريًّا تم الاسترشاد به في إنجاز البحث الحالي، وخصوصًا تلك التي جاءت في صلب موضوع البحث، وتوزعت الدراسات السابقة بين عدد (5) دراسةً عربية، وعدد (3) دراسات أجنبية، وقد تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

أولًا: دراسات محلية غير مباشرة:

-دراسة الشوافي (2018)، بعنوان: "برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات الإشراف الإلكتروني لدى المشرفين التربويين في مدينة إب".

هدفت الدراسة إلى إعداد برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات الإشراف الإلكتروني لدى المشرفين التربويين في مدينة إب واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي واشتملت عينة الدراسة على جميع مشرفي مدارس التعليم العام بمدينة إب البالغ عددهم (85) مشرفًا ومشرفة واستخدمت الاستبانة أداة لجمع المعلومات وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

-وجود وعي لدى المشرفين التربويين في مدينة إب بأهمية توظيف تقنيات المعلومات في العملية الإشرافية.

-أَنَّ احتياج المشرفين التربويين في مدينة إب للتدرب على جميع المهارات في مجالات البحث الثلاثة بدرجة كبيرة جدًا، ناتج عن أهمية تلك المهارات لتطبيق الإشراف الإلكتروني.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها:

1- توفير أجهزة حاسوب في إدارة التوجيه بمكتب التربية والمدارس الحكومية، وصيانة معامل الحاسوب الموجودة مسبقًا في بعض المدارس.

2-التنسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بربط مكتب التربية والمدارس في المحافظة بشبكة الإنترنت.

- دراسة عبد الغني (2006): بعنوان برنامج مقترح لتطوير أداء المشرفين التربويين في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية.

هدفت هذه الدراسة إلى بناء برنامج مقترح للمشرفين التربويين بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف البحث استخدمت الاستبانة كأداة للبحث، وتم اختيار العينة بطريقة غير عشوائية، وتتمثل بالطريقة الغرضية (القصدية) التي يتم فيها اختيار أفراد العينة لتحقيق غرض الدراسة، وقد بلغت عينة البحث (42) خبيرًا تربويًا

موزعين في بعض الجامعات، وتوصلت إلى نتائج، أهمها: أن المتوسط المرجح الذي حاز عليه المشرف التربوي بشكل عام متوسط، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير الجنس والتخصص.

ثانياً: دراسات عربية:

-دراسة الغامدي (2010) بعنوان: "أهمية ومعوقات الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني لدى المشرفين التربويين والمعلمين في تحقيق بعض المهام الإشرافية".

هدفت إلى التعرف على أهمية الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني، والكشف عن مهام المشرف التربوي من وجهة نظر كل من المشرفين والمعلمين، وكذلك التعرف على معوقات وصعوبات الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني في تحقيق بعض المهام الإشرافية. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على جميع المشرفين التربويين بإدارة تعليم جدة البالغ عددهم (88) مشرفًا تربويًّا و(58) معلمًا، واستخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن معوقات وصعوبات الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني في تحقيق بعض المهام الإشرافية كانت بدرجة موافق بشدة.

ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة، ضرورة تهيئة المعلمين والمشرفين وتدريبهم في مجال الإشراف التربوي الإلكتروني باستخدام نظم التعليم الإلكتروني، وكذلك ضرورة تبني جهات الاختصاص لمشروع الإشراف التربوي الإلكتروني وتطبيقه في مدارس التعليم العام.

-دراسة البلوي (2012)، بعنوان: "أهمية الإشراف التربوي الإلكتروني ومعوقات استخدامه في الأساليب الإشرافية من وجهة نظر المشرفات التربويات ومعلمات الرياضيات بمنطقة تبوك التعليمية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن درجة أهمية الإشراف التربوي الإلكتروني، ومعوقات

استخدامه في الأساليب الإشرافية من وجهة نظر المشرفات التربويات ومعلمات الرياضيات بمنطقة تبوك التعليمية، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي، وقد تكونت عينة الدراسة من (271) مشرفة ومعلمة بواقع (141) مشرفة تربوية، و(130) معلمة رياضيات، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وكان من أبرز النتائج أن درجة معوقات استخدام الإشراف التربوي الإلكتروني كانت بدرجة عالية.

-دراسة عبد العزيز (2017)، بعنوان: "معوقات تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني في المرحلة الإعدادية بمحافظة سوهاج من وجهة نظر المشرفين التربويين.

هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في المرحلة الإعدادية بمحافظة سوهاج من وجهة نظر المشرفين التربويين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتكونت مجموعة البحث من(305) مشرفا بالمدارس الإعدادية محافظة سوهاج،واستخدمت الاستبانة أداةً للدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أَنَّ هناك معوقات بدرجة كبيرة في الإمكانات المادية والتقنية، وعدم توافر العنصر البشري المؤهل وغياب العناصر النفسية والاجتماعية التي تشجع على ذلك، وأوصت الدراسة بتشجيع المشرفين التربويين والمعلمين على المشاركة في برامج التدريب الحاسوبي والحرص على تخفيض الأعباء الفنية والإدارية الملقاة على عاتق المشرفين التربويين والمعلمين واستقطاب العناصر البشرية القادرة على تأهيل وتدريب المشرفين التربويين والمعلمين على استخدام تقنية المعلومات الإدارية والفنية وتفعيلها في العمل الإشرافي.

-دراسة الكندي (2018)، بعنوان: "صعوبات المتابعة الإشرافية الإلكترونية وسبل تطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين بسلطنة عمان".

هدفت إلى التعرف على صعوبات المتابعة الإشرافية الإلكترونية وسبل تطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين في سلطنة عمان، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم تطبيق أداة مقياس الصعوبات على عينة من المشرفين التربويين، بلغت (122) مشرفًا تربويًّا من الجنسين، منهم (79) مشرفًا تربويًّا و(34) مشرفة تربويّة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: وجود صعوبات كبيرة ومتوسطة حول المتابعة الإشرافية الإلكترونية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول صعوبات المتابعة الإشرافية الإلكترونية لصالح الإناث.

-دراسة المالك (2020) هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق الإشراف الإلكتروني لدى المشرفات التربويات بمدينة الرياض، بالإضافة إلى التعرف على معوقات تطبيقه وسبل التغلب على هذه المعوقات.

ولتحقيق أهداف البحث تم اتباع المنهج الوصفي المسحي. واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث اشتملت على ثلاثة محاور، الأول

لقياس واقع تطبيق الإشـــراف الإلكتروني، والثاني للتعرف على معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني، والثالث للتعرف على ســـبل التغلب على معوقات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني. كما تكونت عينة البحث من (261) مشـرفة تربوية. وأهم ما أسـفر عنه البحث من نتائج ما يأتي: تطبق أســـاليب الإشراف الإلكتروني من قبل المشـرفات التربويات بمدينة الرياض بدرجة مرتفعة، وتوجد معوقات تحد من تطبيق المشـــرفات التربويات بمدينة الرياض لأســـاليب الإشـــراف الإلكتروني بدرجة مرتفعة، واتفقت عينـة البحـث على ســـبـل التغلـب على معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني بدرجة مرتفعة جدا، حيث بلغت نســـبة الإنفاق 88.3%، وتوجد فروق دالة إحصـــائيا بين آراء عينة البحث حول ســـبل التغلب على معوقات تطبيق الإشـــراف الإلكتروني تعزى للمؤهـل العلمي، لصـــالح الحاصلات على درجة البكالوريوس.

ثالثاً: دراسات أجنبية:

-دراســة فارلي (2010) Farley، بعنوان: "الإشــراف التعليمي: دراســة وصــفية تركز على مراقبة وتقييم المعلمين في مدارس الإنترنت".

هدفت إلى توفير معايير للإشراف الإلكتروني، والكشـف عن درجة اسـتخدام تقنيات الإشـراف الإلكتروني في مدارس ولاية بنســلفانيا الأمريكية، واسـتخدمت المنهج الوصـفي المسـحي، واعتمدت على الاســتبانة أداةً لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراســة من (3) مديري مدارس و(13) معلمًا في مدارس ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وقد أظهرت نتائج الدراســة أن تقنيات الإشــراف الإلكتروني في بيئة التعليم الإلكترونية كانت تستخدم بدرجة عالية.

دراسة كامبيل (2013) Campbell، **بعنوان: "إشــراف المعلم وتقييمه دراســة حالة لتصــورات الإداريين والمعلمين للملاحظة المصغرة".**

هدفت إلى معرفة الأســـاليب الإشـــرافية المعاصـرة التي يمارسـها المشـرف لتطوير كفايات المعلمين بمدينة نيويورك، واســـتخدمت الدراســـة المنهج الوصـــفي، واعتمدت على الاســـتبانة أداةً لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسـة من (111) معلمًا ومعلمةً. وأظهرت نتائج الدراسة أَنَّ المشرفين التربويين يمارسـون الأسـاليب الإشـرافية المعاصـرة بدرجة متوسطة.

هدفت دراسـة شـوارتز (Schwartz, 2014) إلى تحديد فاعلية اسـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في الإشراف على المعلمين في ولاية إلينوي الأمريكية، واســتخدمت الدراســة البحث النوعي، واعتمدت على المقابلة كأداة للدراســة، وتكونت عينة الدراسـة من ((9مشـرفين تربويين يشـرفون على الطلبة المعلمين في السـنة الأخيرة في جامعة الولاية، وقد أظهرت نتائج الدراسـة أن معـايير الإشـــراف الإلكتروني بـالاعتمـاد على تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات كانت تسـتخدم بدرجة عالية.

رابعاً: الاستفادة من الدراسات السابقة:

يمكن القول إِنَّ البحث الحـالي اســـتفـاد من جميع الدراسـات السـابقة التي تم عرضـها وتتمثل جوانب الاستفادة كالآتي:

- تحديد أبعاد مشكلة البحث الحالي وأهدافه.
- إثراء الجانب النظري في البحث فيما يتعلق بالإشراف الإلكتروني ومعوقات تطبيقه.
- بناء الأداة (الاستبانة).
- تحديد الوسائل الإحصائية المناسبة مع أهداف وأسلوب البحث.
- تحديد الفجوة المعرفية التي يسعى الباحث إلى تحقيقها.

خامساً: ما تميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

من خلال ما تم عرضه وتوضيحه سابقًا يمكن القول إنَّ البحث الحالي يتميز بالآتي:

- يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في حدوده الزمانية والمكانية.
- تقديم قائمة بمعوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.
- يُعَدُّ أول بحث –على حد علم الباحث– يتناول موضوع معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

الإطار النظري

يتميز هذ العصر بالتغيرات السريعة الناجمة عن التقدم العلمي والتكنولوجي وتقنية المعلومات، لذا أصبح من الضروري مواكبة العملية التربوية لهذه التغيرات لمواجهة المشكلات التي قد تنجم عنها مثل: كثرة المعلومات، وزيادة عدد الطلبة، ونقص المعلمين، وبُعد المسافات.

وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور التعليم الإلكتروني، ومن ثم ظهور نمط جديد من الإشراف التربوي؛ هو نمط الإشراف الإلكتروني، وذلك كحل لمواجهة هذه التغيرات، فظهور مفهوم الإشراف الإلكتروني وافق ظهور عدة مفاهيم إلكترونية مواكبة للتغير المقترن بالحاسوب الآلي، كمفهوم التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد الذي يتعلم فيه المستفيد في أي مكان دون الحاجة لوجود المعلم بصفة دائمة (السوالمة والقطيش، 2015، ص. 171-183).

أولًا: مفهوم الإشراف الإلكتروني:

عرف الهجران (2005، ص. 56) الإشراف الإلكتروني بِأَنَّهُ: "ممارسة أساليب إشرافية تعتمد على التقنيات الحديثة في الاتصال، لدعم المعلمين وتنميتهم مهنيًّا، وتطوير العملية التربوية باستخدام مختلف الأساليب الإشرافية الحالية من اجتماعات ورسائل تطبيقية".

وبالاطلاع على الأدبيات التربوية التي اهتمت بالإشراف التربوي وخاصة اتجاهاته وأساليبه الحديثة، لم يجد تعريفًا واحدًا متفق عليه لمصطلح الإشراف الإلكتروني، ويرجع ذلك لحداثة طرحه في البيئة التربوية، ولكونه في طور التكوين وهو في حالة تعديل مستمر؛ نظرًا لارتباطه بتكنولوجيا التعليم التي تنمو وتتطور بسرعة كبيرة يومًا بعد يوم (الشمراني، 1429هـ، ص.11).

وعرف بِأَنَّهُ: "استراتيجية تسخير شبكة الإنترنت بجميع ما تقدمه من خدمات لتفعيل الأساليب الإشرافية المستخدمة في عملية الإشراف

للارتقاء بأداء المعلم ومساعدة المشرف التربوي لتخطي الحواجز الزمانية والمكانية" (الصائغ، 2009، ص650).

كما ان مصطلح الإشراف الإلكتروني (Electronic Supervision) من المفاهيم الجديدة في العملية الإشرافية والميدان التربوي، ومهد لظهوره التعليم الإلكتروني (التعليم عن بعد)؛ إذ نظمت الجمعية الأمريكية لعمداء القبول والتسجيل أول مؤتمر دولي للتعليم الإلكتروني في مدينة دينفر بولاية كولورادو الأمريكية في شهر أغسطس (1997)، وقد أوضحت الدورة الخامسة والأربعون لمؤتمر التربية الدولي في توصياتها أن ظهور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحديثة أحدثت تغيرات في مجال التربية، فكان ظهور الإشراف الإلكتروني حتى يواكب التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في النظم التربوية، وذلك لإحداث تحسن في العملية التعليمية، ومواجهة الانفجار المعرفي و التكنولوجي ومسايرته (خلف الله، 2014، ص.288).

والإشراف الإلكتروني هو" نموذج قائم على التكامل السليم للتكنولوجيا، بحيث يحل محل الإشراف التقليدي، باستخدام عدة أساليب منها: رسائل البريد الإلكتروني، ولوحات المناقشات، والمنتديات، والاتصالات الهاتفية، وغرف الدردشة التي تتم بشكل متزامن أو غير متزامن، من خلال ثلاثة عناصر أساسية تتضمن المستخدمين، والبنية التحتية، والطرق والأساليب (Lubega & Niyitegeka,2016 ,p 20)

ويتضح مما سبق أَنَّ الباحثين اتفقوا في تعريف الإشراف الإلكتروني بِأَنَّهُ: "نمط إشرافي يتضمن ممارسات إشرافية تعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية، مثل: الحاسب الآلي، وشبكة المعلومات بهدف تحقيق التواصل بين المشرفين التربويين والمعلمين، وتبادل المعلومات والخبرات في أقل وقت وجهد ممكنين وفي أي مكان".

ويطلق الباحثون عددًا من المصطلحات على الإشراف الإلكتروني، وتذكر سفر (2008) أَنَّ هذه المصطلحات تطلق على هذا النوع من الإشراف التربوي، بناء على نتيجة العملية التي يتم فيها توظيف الأدوات والأجهزة الحديثة في العمليات الإشرافية، وعلى حسب طبيعة النظام الإشرافي وأدواته.

ثانيًا: أهمية الإشراف الإلكتروني:

يحظى الإشراف الإلكتروني بأهمية كبيرة في المجال التربوي التعليمي، وتتمثل هذه الأهمية في العديد من الجوانب، لعل من أبرزها ما يمكن أن يوفره الإشراف الإلكتروني من إضافات ومزايا إيجابية يمكن أن تحدث تغيرات أساسية على العملية الإشرافية ويمكن تلخيصها على النحو الآتي سفر (2008، ص. 149-152):

1- يوفر للمشرفين والمعلمين فرصة تبادل الخبرات والتجارب العملية، وخاصة العمليات التدريبية.

2- يساعد على اختصار الزمن والتقليل من الجهد بإيصال التوجيهات والأساليب الإشرافية للمعلمين في أقصر وقت وأقل جهد.

3- يوفر المطبوعات والموضوعات التعليمية، على هيئة محتويات مقروءة ومجدولة إلكترونيًّا لجميع المعلمين في أي وقت يحتاجون إليها؛ حيث تم نشرها على مواقع الويب في الإنترنت.

4- يساعد على التعلم والتدريب الذاتي لمختلف المعلمين دون نظر لمستوى معين أو قدرات محددة.

5- البرامج التدريبية المبرمجة التي يمكن وضعها على المواقع الخاصة للإشراف التربوي في شبكة الإنترنت، تساعد في التغلب على مشكلة الأعداد المتزايدة من المعلمين، وعدم توفر الأماكن والقاعات التدريبية للجميع، إضافة إلى عدم توافر الوقت للمعلمين والمشرفين لعملية التدريب.

6- تنوع مصادر المحتوى التعليمي أو التدريبي الذي يمكن أن يحتوي عليه الموقع الخاص بالإشراف التربوي، يسهل للمعلم الوصول إلى مكتبة تثري ثقافته وترفع من نموه المعرفي.

7- باستخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في الإشراف التربوي يصبح المشرف ليس هو مصدر للمعرفة بالنسبة للمعلمين، بل ستدخل أساليب متعددة في ذلك كمواقع الويب، والمكتبات الإلكترونية، والملتقيات الإخبارية، وغيرها.

وأشار عبيدات وأبو سميد (2007، ص.129) إلى جوانب أخرى لأهمية الإشراف الإلكتروني يمكن أن تقلل من اتجاهات السلبية نحو الإشراف التربوي، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- إعطاء الثقة للمعلمين وتوفير الفرصة لممارسة أعمالهم واتخاذ قراراتهم دون فرض رقابة عليهم.

2- إتاحة الفرصة للتأمل الذاتي وقيام المعلمين بتحليل أنشطتهم وتقويم أدائهم.

3- التعامل مع المعلمين كأصحاب مهنة من حقهم اتخاذ القرارات لإدارة شؤونهم وحل مشكلاتهم.

4- إمكانية العمل المباشر بين المعلم والمشرف دون وسائط.

5- إتاحة الفرصة للمعلمين والمشرفين لاستخدم وسائل وأدوات إشرافية متنوعة ومتاحة أمام الجميع.

6- مواقع الإنترنت وخاصة المتخصصة في الأساليب الحديثة في التدريس تساعد المعلم على تغيير طريقة تدريسه التقليدية إلى طرق متطورة وحديثة.

7- يسهم الإشراف الإلكتروني في نقل المعلمين من المحيط المحلي إلى المحيط العالمي يزيد من خبراتهم وثقافتهم، ويتم ذلك من خلال اكتساب الخبرات والدخول للمواقع الإلكترونية.

8- اختيار ما يناسب المعلمين من أفكار ونماذج وتطبيقات إشرافية من خلال وضع الإشراف والخدمات الإشرافية في متناول أيديهم.

ويخلص الباحث هنا إلى أَنَّ أهمية الإشراف الإلكتروني تتجلى في التغلب على مشكلة نقص المشرفين، وكذلك تحقيق سرعة التواصل بين الإدارات الإشرافية؛ وهو ما يحقق سرعة الحصول على المعلومة ودقتها، وسرعة اتخاذ القرارات،

وتنفيذها بوقت أقل، بالإضافة إلى سهولة متابعة الأعمال في البيئة الإشرافية؛ وهو ما يقلل التكلفة المادية والبشرية، ولا تظهر أهميته فقط في كونه يقلص الفجوة بين المشرف التربوي وعناصر العملية التعليمية وحسب، بل تظهر في المزايا العديدة التي يقدمها للعملية الإشرافية؛ حيث يحقق سرعة تبادل المعلومات والخبرات بين أطراف العملية التربوية والتعليمية، فمن خلاله يرتبط المشرف التربوي بزملائه المشرفين التربويين، وكذلك بالمدارس والمعلمين عن طريق الشبكة العنكبوتية، ويمكنه إيصال المعلومة بأسرع وقت وأقل جهد، كما أَنَّهُ يقلل من نسبة الحرج في طلب المعلومة خاصة من قبل المعلمين الجدد أو قليلي الخبرة، ويتيح للمشرفين التربويين والمعلمين فرصة الوصول للمعلومة في الأوقات التي تناسب كل واحد منهم على حدة، بما يؤدي إلى تفعيل وتحسين العملية التعليمية وتطويرها.

كما ويؤكد على الأهمية الكبيرة للشبكة العنكبوتية في مجال الدورات التدريبية؛ حَيْثُ إِنَّها تعمل على تقديم حلول لمشاكل متعددة منها الوقت، وصعوبة التنقل، وتوفير المكان المناسب، وكثرة الأعداد، وكذلك توفير المواد التدريبية بصورة ممتازة من خلال استخدام الوسائط المتعددة وغيرها.

ثالثًا-أهداف الإشراف الإلكتروني:

لكل أسلوب أو اتجاه في الإشراف أهداف محددة يسعى إلى تحقيقها من أجل تحسين العملية الإشرافية وصولا إلى تحسين العملية التعليمية التعلمية، والإشراف الإلكتروني كغيره من الأساليب يسعى إلى تحقيق أهداف عديدة كما يوضحها عبيدات وأبو السميد (2007، ص .122).

إِنَّهُ يعمل على الانتقال من الإشراف المباشر للإشراف غير المباشر المكشوف والمعلن عبر صفحات الإنترنت والمواقع الإلكترونية؛ وهو ما يجعل العمل موثقًا وتكون درجة المسؤولية والشفافية مرتفعة من قبل المشرف والمعلم، كما أَنَّهُ لا يبحث عن أخطاء المعلمين بل يجعلهم يختارون ويجربون ممارسات جديدة، فهو إشراف لا يفاجئ المعلم بوقت معين بل هو إشراف متواصل لا وقت محدد له، ويمكن أن يتم خارج اليوم المدرسي أو داخله فهو يقوم على تبادل الرسائل والمواقف والاستفسارات في أي وقت دون وجود ضغوط إدارية أو إنسانية، فهو خدمة تقدم بالوقت والأسلوب المناسب في الاتجاهين بشكل متواز.

ويرى عبيدات وأبو السميد (2007، ص. 123) أَنَّ الإشراف الإلكتروني يهدف إلى:

- الانتقال من إشراف يفاجئ المعلم بوقت معين ومدة معينة إلى إشراف متصل لا وقت له؛ حيث يمكن أن يتم في أي وقت وخارج اليوم المدرسي أو داخله.
- إمكانية تحليل المواقف التدريسية عبر الاتصالات المستمرة، من خلال شبكة المعلومات(الإنترنت)؛ حيث يمكن للمعلم عرض نموذج لما قام به، ويرسله إلى المشرف ليحصل على التغذية الراجعة عليه.

- إمكانية إرسال المشكلات أو الصعوبات التي تواجه كل من المعلمين مع طلبتهم أو المناهج أو طرق التدريس وغير ذلك، لتكون محورًا للنقاش مع المشرف التربوي.

- إمكانية إرسال نماذج لخطط تدريسية أو لدروس تطبيقية أو لوسائل وأدوات تعليمية وأنشطة وأوراق عمل وغير ذلك على المعلمين ليتمكنوا من دراستها، وتجربتها، وكتابة تقارير نتائجها على المشرف التربوي.

- إمكانية ممارسة جميع ما يمكن أن يمارس في الإشراف التقليدي من خلال شبكة المعلومات.

وتضيف سفر (2008، ص.145) إلى الأهداف السابقة عدة أهداف على النحو الآتي:

1- يساعد على بناء ثقافة تقنية للمشرف التربوي والمعلم، وتغيير نمط التفكير التقليدي إلى تفكير إبداعي وابتكاري؛ وهو ما يتيح اكتساب الخبرة والتواصل المعرفي.

2- تحقيق مفهوم جديد للإشراف التربوي، يتلاءم مع العصر الحديث وهو عصر الانفجار المعرفي والثورة العلمية، من خلال تأهيل المشرفين التربويين والمعلمين على التعلم الذاتي المستمر في أي زمان ومكان.

3- إتاحة الفرصة للمعلمين للتدريب المستمر على كل ما هو جديد، دون التأثير في أعمالهم في المدارس، بالإضافة إلى عدم التأثير في عمل المشرف أيضًا، وتفرغه لعملية التدريب.

4- استخدام المشرف والمعلم للإنترنت يمكنهم من الوصول إلى معرفة التطورات الحديثة في تخصصهم؛ وهو ما ينوع لديهم مصادر المعرفة والخبرة.

5- خلق بيئة تعلم إلكترونية، من خلال أدوات الإنترنت وزيادة النمو المهاري في استخدام الحاسب الآلي للمشرفين التربويين والمعلمين؛ وهو ما ينعكس على وعي المعلمين وتفكيرهم، وتوسيع مداركهم وقدراتهم للأفضل.

6- مساعدة المشرف التربوي في تخطي حواجز الزمان والمكان.

7- سهولة الاتصال بين المشرف التربوي والمعلم.

8- إمكانية تطبيق أكبر قدر من الأساليب الإشرافية بدلًا عن استخدام الإشراف التقليدي (الزيارة الصفية).

9- تغيير الاتجاهات السلبية بين المشرف التربوي والمعلم.

يلاحظ مما سبق أَنَّ الإشراف الإلكتروني يهدف إلى تسهيل عمل المشرف التربوي وتحقيق المتابعة المستمرة التي افتقدها كُلٌّ من المعلم والمشرف التربوي في الأسلوب التقليدي، كما يحل العديد من المشكلات والصعوبات التي يعاني منها كل أطراف العملية التعليمية والتربوية من تحطيم الحدود الجغرافية والزمانية، وتحقيق التواصل الدائم والتنمية المستمرة.

رابعًا: الحاجة للإشراف الإلكتروني:

ترى سفر (2008، ص.147) أَنَّ دواعي الحاجة إلى الإشراف الإلكتروني هي:

1- النمو المتسارع والمذهل في حجم المعلومات في جميع مجالات المعرفة أو ما يسمى بالثورة المعلوماتية أو الانفجار المعرفي، فكيف يمكن للمعلم أن يلاحق هذا النمو المتسارع في العلوم؟ فالإشراف عبر الإنترنت يساعد المشرف في إيصال المعرفة والتغيرات المتلاحقة للعلوم وللمعلم، كذلك يستطيع المعلم من خلال استخدام الإنترنت التفاعل الحواري مع الأقران سواءً داخليًا أو خارجيًا وأن يتعلم العلوم ويتلقى المعرفة المطلوبة للرفع من نموه المهني والمعرفي.

2- ارتباط تقنية المعلومات والمعارف بالاتصالات؛ وهو ما أدى إلى الانفتاح الثقافي والمعرفي العالمي وظهور وإحداث تغيرات مستمرة في العمل الذي يتطلب أن يتكيف المعلم مع الأوضاع الحديثة في العالم التي ترتبط بالإبداع والابتكار، فأدوات الإشراف عن بعد "الإنترنت" تساعد على مضاعفة المعرفة لدى المشرفين والمعلمين.

3- التحولات في النموذج التربوي وفي نظريات التعلم حولت الكيفية التي يجب أن تكون عليها عناصر العملية التعليمية (الطالب، المعلم، المدير، المشرف التربوي)، وتجديد الأدوات التي يجب أن يقوموا بها لمواجهة تحديات العصر وما أنتجته الثورة في تقنية المعلومات والاتصالات؛ وهو ما شَكَّلَ مجموعة من التحديات المواجهة للنظام التربوي التقليدي الذي أصبح عاجزًا عن تقديم أية قدرات للاستجابة لمتطلبات العصر المعلوماتي؛ لهذا يتطلب إحداث نقلة نوعية في النظام التعليمي والإشراف التربوي يوازي النقلة الحضارية التي تعايشها النظم التربوية في المجتمعات العالمية والعربية.

4- حاجة المشرفين والمعلمين للتدريب المستمر لمواجهة التغيرات المتلاحقة في المعارف والمهارات وتحديثها حتى يتمكنوا من أن يصبحوا أدوات منتجة وفعالة في المجتمع، فخروج المعلم للتدريب وانشغال المشرف في عملية تدريبه طوال العام الدراسي يتعارض مع ظروف العمل؛ وهو ما يشكل صعوبة للمؤسسة التربوية "الإشراف التربوي" فالإشراف عن بعد يمكن أن يساهم في التدريب المستمر للمعلمين وهم في مدارسهم أو منازلهم دون الحاجة إلى الحضور لقاعات التدريب وترك مدارسهم أو الحاجة إلى أن يترك المشرف عمله الإشرافي ويعمل كمدرب لهؤلاء المعلمين.

5- إِنَّ عملية الحوار والتواصل أصبحت سمة من سمات العصر الحالي وبناءً على أهميتها، اهتمت النظم التعليمية والتربوية لتنمية مهارات الحوار والتواصل لأبنائها، فالإشراف عن بعد يساعد على التواصل والتفاعل بالحوار والمناقشة ويفتح المجال للمشرفين والمعلمين من خلال شبكة الإنترنت وأدواتها: "البريد الإلكتروني، مؤتمرات الفيديو التفاعلي، غرف المحادثة وغيرها " لتنمية الحوار والتبادل الثقافي والمعرفي مع غيرهم من المعلمين والأساتذة والباحثين في الدول الأخرى.

6- إن كثرة المدارس وتباعدها وصعوبة وصول المشرف التربوي للمعلمين لتوجيههم وتدريبهم تعتبر من أكبر الصعوبات التي تعترض تنفيذ العمليات الإشرافية، فالإشراف عن بعد يعمل على تقديم حل لهذه الصعوبات وإيصال الأساليب الإشرافية المتنوعة باستخدام تقنيات الاتصالات الحديثة "الإنترنت" بأسهل الطرق وأسرعها.

من هنا فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في ممارسة الإشراف التقليدي والتوجه نحو الإشراف الإلكتروني؛ كونه أصبح متطلبًا أساسيا لعصر المعرفة والثورة التكنولوجية، كما يقاس تقدم الأمم بمقدار تطور أدواتها وتقنياتها وتسخيرها لرفع مستوى أدائها وتحسين سبل معيشتها، وأحوج ما يكون لذلك العمل التربوي الذي عليه أن يعد أجيال الغد بشكل يلبي احتياجات مجتمعهم، وقدرتهم على المنافسة ليس على الصعيد المحلي وَإِنَّمَا على الصعيد العالمي أيضًا.

خامسًا: معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني:

ويذكر الشمراني (2008، ص. 122) معوقات الإشراف الإلكتروني في الآتي:

1- ضعف البنية التحتية لهذا النمط الإشرافي من حيث تأمين الأجهزة والشبكات وأساليب الاتصالات الحديثة وغيرها.

2- عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلًا عاليًا لإنجاح هذا النمط سواء الكوادر الفنية (مصممي البرامج، الإداريين وغيرهم) أو الكوادر التعليمية (المشرفين، المديرين، المعلمين وغيرهم).

3- ضعف مهارات التعامل مع الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت لدى عدد من المشرفين ونسبة كبيرة من المديرين والمعلمين.

4- ارتفاع الكلفة المادية لتطبيق هذا النمط سواء من حيث شراء الأجهزة والبرمجيات أو الاتصال بشبكة الإنترنت.

5- المقاومة المحتملة من المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين للإشراف الإلكتروني.

6- صعوبة التخلي السريع عن النظرة التقليدية للإشراف التربوي التي تراه محصورًا في الزيارات وإملاء التوجيهات وتقويم الأداء الوظيفي.

وأشارت سفر (2008، ص. 122) إلى المعوقات والصعوبات على النحو الآتي:

1 –معوقات مادية:

تُعَدُّ البنية التحتية وضعفها من أكبر العقبات التي يمكن أن تعترض تنفيذ نموذج الإشراف عن بعد، فعملية إنشاء شبكات الإنترنت وتوفير أعداد كبيرة من أجهزة الحاسوب، والمعدات تتطلب مبالغ مالية كبيرة.

2-معوقات بشرية:

ويمكن تقسيم هذه المعوقات البشرية إلى:

أ معوقات تتعلق بالمشرفين التربويين:

- ضعف أو انخفاض قدرتهم في تشغيل الحواسيب والإنترنت.
- ضعف قدرتهم في إصلاح وصيانة الحاسوب.
- إنَّ التعامل مع الحاسوب والإنترنت يتطلب مشرفين مدربين تدريبًا عاليًا على استخدام

الإنترنت وأدواته وتصـــميم البرامج التعليمية وهذا غير متوافر لديهم في الوقت الحالي.

- قلة إنشـــاء مواقع إلكترونية على شـــبكة الإنترنت (ويب) لكل قســـم في إدارة الإشـــراف التربوي والذي يسـهل عملية التواصـل والاتصـال الإلكتروني بين المشرفين والمعلمين.

ب **معوقات تتعلق بالمعلمين:**

- عدم إلمام المعلمين بمهارات اســـتخدام التقنيات الحديثة كالحاسوب والتصفح في شبكات الإنترنت.

- عدم وعيهم بأهمية التعامل الإلكتروني ومتطلبات هذا التعامل.

- عدم الإلمام بكيفية اســـتقبال التوجيهات وأساليب الإشراف عن طريق الإنترنت.

- عدم توافر الحاســـبات والإنترنت في المدارس يُعَدُّ من أكبر المعوقات للمعلمين لتدعيم استخدام الإشراف عن بعد.

- كثرة عدد الحصـــص وتعدد المناهج قد يكون من المعوقات للمعلمين لاســـتخدام الإنترنت في المدارس لو تم إيجاده.

- عدم وجود حوافز تشـــجيعية لعملية التطوير الذاتي ســـواء للمشـــرفين والمشـــرفات أو المعلمين والمعلمات.

وقد وضـــح ســـالم (2004، ص.316) أَنَّ ضـــعف البنية في غالبية الدول النامية تُعَدُّ من المعوقات الكبرى في بلوغ التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني لأهدافه على أكمل وجه؛ حيث تجد صـــعوبة تخصـــيص التمويل اللازم لتوفير أجهزة الحاسبات ومستلزماتها وتسهيل الاتصال وتوفير الصـــيانة الدائمة بالإنترنت، فالتكلفة المادية لعملية تأسيس شبكة تحتاج إلى أجهزة حاسوب، وبرامج وخطوط هاتف قد تكون كبيرة جدًا وتحتاج إلى موازنات ضخمة لتوفيرها.

وكشفت دراسة اليافعي والشيخ (2005) عن بعض المعوقات التي تواجه المشرفين التربويين في الإشراف التربوي الإلكتروني، أهمها:

1- غلبة الطابع الشكلي على عملية الإشراف التربوي وعدم وجود أهداف واضحة لها.

2- هناك نسبة كبيرة من المشرفين التربويين لا يزالون يفضلون استخدام الأساليب التقليدية في الإشراف والتي تركز على تصيد أخطاء المعلمين وتسجيل عثراتهم.

3- لا يزال الإشـــراف التربوي قاصـــرًا عن متابعة الاحتياجات التدريبية وتحقيق النمو المهني للمعلمين.

4- النظرة الســـيئة للمعلمين تجاه الإشـــراف التربوي بصـــورته الحالية، إذ يرى الكثير أنه لا يسعى في تحسين العملية التعليمية، وتحقيق النمو المهني للمعلمين، ولا يعطيهم الثقة بأنفسهم وأنه لا يزال يمارس بطريقة استبدادية.

وأضاف السرحان (2001) مجموعة المعوقات الآتية:

1- ضعف البنية التحتية لهذا النمط الإشرافي من حيث تأمين الأجهزة والشـــبكات وأســـاليب الاتصالات الحديثة وغيرها.

2- عدم كفاية الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلًا عاليا لإنجاح هذا النمط سواء الكوادر الفنية (مصممي البرامج الإداريين) أو الكوادر التعليمية (المشرفين، المديرين، المعلمين).

3- ضعف مهارات التعامل مع الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت لدى عدد من المشرفين ونسبة كبيرة من المديرين والمعلمين.

4- ارتفاع الكلفة المادية لتطبيق هذا النمط سواء من حيث شراء الأجهزة والبرمجيات أو الاتصال بشبكة الإنترنت.

5- المقاومة المحتملة من المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين للإشراف الإلكتروني.

6- صعوبة التخلي السريع عن النظرة التقليدية للإشراف التربوي التي تراه محصورا في الزيارات وإملاء التوجيهات وتقويم الأداء الوظيفي.

كما أن هناك أسباب عديدة لإحجام البعض عن الاستفادة من الإشراف الإلكتروني في العملية التعليمية، وقد حددها المغيدي (2001، ص. 65) فيما يلي:

1. قد يرى المعلم والمشرف التربوي بأن دخول الإشراف الإلكتروني في العملية التعليمية ربما يؤدي إلى تقليص أدوارهم في التعليم.
2. قلة خبرة المعلم والمشرف التربوي في تطبيقات الإشراف الإلكتروني وعدم قدرتهم على تشغيل البرامج وصيانة الأجهزة.
3. عدم توافر الموارد المالية لتمويل لتطبيق الإشراف الإلكتروني في جميع المدارس والمعاهد التعليمية.
4. عدم قناعة بعض المسؤولين وبعض القيادات التربوية بأهمية الإشراف الإلكتروني.
5. عدم القدرة على مواكبة التطور المذهل في مجال أجهزة وبرامج الإشراف الإلكتروني.
6. لا يوجد تشجيع وترحيب من قبل بعض أفراد المجتمع على الإشراف الإلكتروني.
7. ليس لدى بعض المشرفين القدرة على التعامل مع الإشراف الإلكتروني نظراً لتعودهم على الإشراف التقليدي.
8. عدم وجود أقسام ومراكز إشرافية مؤهلة تتابع وتشرف وتقدم المساندة الفنية للمديرين والمعلمين والمشرفين الذين لديهم اهتمام بتطبيق الإشراف الإلكتروني في مجال العمل.
9. قلة البحوث والدراسات العلمية التي تناولت الإشراف الإلكتروني وفائدته في المجال التعليمي والتربوي.
10. قلة الشركات والمؤسسات الحكومية والأهلية التي تنتج البرامج والأجهزة التعليمية المناسبة.
11. قلة دعم وتشجيع المدارس والمعلمين المتميزين في تطبيق الإشراف الإلكتروني في عملهم التعليمي والتربوي.
12. قلة الأقسام والتخصصات التي تسهم في تأهيل وتدريب المعلمين نحو الاستفادة من الإشراف الإلكتروني وقلة البرامج التدريبية المقدمة للمديرين والمشرفين والمعلمين ذات العلاقة بتطبيقات الإشراف الإلكتروني في مجال العمل.

ومن هنا يأمل الباحث، بضرورة التغلب على هذه المعوقات والصعوبات، وذلك حتى يتم تطبيق تقنية الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام التي تُعَدُّ من أهم التقنيات التي تم اكتشافها في القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي؛ حيث تم توظيفها في جميع نواحي الحياة وكافة المجالات المختلفة، فلابد للعملية الإشرافية أن تستفيد من هذه التقنية في تفعيل أساليبها، وذلك حتى يتسنى لها مواكبة التطور والتقدم الحاصل في العملية التعليمية التعلمية.

منهج البحث وإجراءاته

يتناول هذا الفصل منهج البحث والإجراءات التي اعتمدت وفقًا لأهداف البحث؛ إذ يتضمن وصفًا لمنهج البحث، ومجتمعه وعينته والأداة المستخدمة في جمع البيانات، واختبار صدق الأداة وثباتها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات.

أولًا: منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، بما يتسق مع أهداف البحث وطبيعة متغيراته، فضلًا عن كونه لا يتوقف عند حد جمع البيانات لوصف الظاهرة فحسب، وَإِنَّمَا يتعدى ذلك إلى تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة؛ وهو ما يمكن الباحث من تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تعكس الواقع وحيثياته.

ثانيًا-مجتمع البحث وعينته:

بناء على طبيعة البحث وأهدافه تكون مجتمع البحث من جميع المشرفين التربويين في مكتب التربية والتعليم في مديرتي المشنة والظهار، وبلغت عينة البحث (68) مشرفاً.

خصائص عينة البحث: تم عرض خصائص عينة البحث الذين استجابوا للباحث وفقا للمتغيرات التالية: المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، التخصص، وهو كالآتي:

1-المؤهل العلمي

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

م	جهة العمل	العدد	النسبة
1	بكالوريوس فأقل	48	%71
2	أعلى من البكالوريوس	20	%29
	الإجمالي	68	%100

2- التخصص:

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص.

م	المؤهل العلمي	عدد أفراد العينة المستجيبين	النسبة%
1	إنسانية	38	%56
2	تطبيقية	30	%44
	الإجمالي	68	%100

3- سنوات الخبرة:

جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
1	عشر سنوات فأقل	25	%37
2	أكبر من عشر سنوات	43	%63
	الإجمالي	68	%100

ثالثًا-أداة البحث وخطوات بنائها:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البحث الحالي، استخدم الباحث

الاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات متبع في ذلك الخطوات الآتية:

- الاطلاع على الأدبيات والدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.
- الاطلاع على الاستبانات والمقاييس السابقة ذات العلاقة.
- تحديد مجالات الأداة: وذلك بعد الاطلاع على الدراسات والبحوث في مجال البحث.
- صياغة فقرات الأداة في صورتها الأولية، وقد بلغ عدد فقراتها (49) معوق موزعة على أربع مجالات.

قام الباحث بعرض الأداة على المشرف لإبداء ملاحظاته، وبعد استرجاعها تم إجراء التعديلات وفقًا لملاحظاته.

أصبحت الاستبانة بصورتها الأولية تتضمن (49) معوق موزعة على أربع مجالات، وحسب ما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4) يوضح مجالات الاستبانة وعدد فقرات كل مجال في صورتها الأولية

م	المجال	عدد الفقرات
1	المعوقات التشريعية والقانونية	12
2	المعوقات التنظيمية	15
3	المعوقات البشرية	10
4	المتطلبات المادية والتكنولوجية	12
الإجمالي		49

1-صدق الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين، بلغ عددهم (6) محكمين (2) من جامعة حجة، و (4) من جامعة إب من المختصين وذوي الخبرة في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، والقياس والتقويم، والمناهج وطرق التدريس، واللغة العربية، في كل من جامعة، إب، وحجة، وكان الغرض من ذلك هو إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول المعوقات من حيث:

- انتماء كل معوق للمجال وصلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه.
- سلامة صياغة الفقرات ووضوحها.
- حذف أو تعديل أو إضافة معوقات من وجهة نظرهم.
- تم اعتماد المعوقات التي حصلت على موافقة بنسبة (80%) فما فوق بوصفها معيارًا لقبول المعوق، وذلك بعد الاطلاع على آراء المحكمين وملاحظاتهم.
- تمت إعادة الصياغة للمعوقات بعد عرضها على المشرف الذي بدوره أبدى بعض الملاحظات التي تم العمل بها. وأصبحت الأداة في صورتها النهائية كما في الجدول (5).

جدول (5) يوضح فقرات صدق الأداة في صورتها النهائية

م	المجال	عدد المعوقات				
		قبل التحكيم	تحتاج تعديل	حذف	إضافة	بعد التحكيم
1	المعوقات التشريعية والقانونية	12	1	1	0	11
2	المعوقات التنظيمية	15	2	1	0	14
3	المعوقات البشرية	10	1	0	0	10
4	المعوقات المادية والتكنولوجية	12	1	0	0	12
	الإجمالي	49	5	2	0	47

2-ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة قام الباحث بإيجاد معامل الاتساق الداخلي باستخدام معامل الفاكرونباخ (cronbach Alpha)، لتقدير درجة التجانس وانسجام الفقرات ومجالات البحث والدرجة الكلية، واستخراج معامل الثبات لكل مجال على حدة من مجالات الأداة، كما هو موضح بالجدول (6).

جدول (6) يوضح ثبات الأداة باستخدام الاتساق الداخلي باستخدام معادلة الفاكرونباخ

م	المجال	عدد الفقرات	قيمة الفا – كرو نباخ
1	المعوقات التشريعية والقانونية	11	0.699
2	المعوقات التنظيمية	14	0.755
3	المعوقات البشرية	10	0.725
4	المعوقات المادية والتكنولوجية	12	0.732
	على مستوى الأداة	**47**	**0.910**

يتضح من الجدول أنَّ أداة البحث حققت ثباتًا عاليًا؛ إذ بلغ مستوى الاتساق الداخلي للأداة بشكل عام (0.910) وكان معامل الثبات لكل مجال على حدة عاليًا؛ حيث بلغ ثبات المجال الأول (0.699) وبلغ ثبات المجال الثاني (0.755)، وبلغ ثبات المجال الثالث (0.725)، وبلغ ثبات المجال الرابع (0.732)؛ وهو ما يدل على أنَّ الأداة صالحة للتطبيق وتخدم الغرض الذي وضعت لأجله.

رابعًا -إجراءات التطبيق:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة في صورتها النهائية، تم تطبيق الاستبانة حسب الإجراءات الآتية:

تم وضع بدائل الاستجابة للأداة حول درجة المعوقات وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي (كبيرة جدًا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدًا).

تم توزيع الاستبانة على (72) مشرفا وشرح الهدف من البحث.

تم الاعتماد على عدد من قنوات الاتصال مع العينة من خلال زيارتهم في أماكن أعمالهم، وعبر الاتصال بالهاتف والإرسال عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

استمرت عملية التوزيع على مدة عشرون يوما من شهر مارس (2023م).

تم استرجاع (68) استبانة من أصل (72) استبانة.

خامسًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وفقًا لطبيعة البحث وأهدافه استخدم الباحث في تحليل البيانات والمعلومات الآتي:

- النسب المئوية.
- معامل ألفاكرونباخ، للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.
- المتوسطات الحسابية لمعرفة آراء عينة البحث تجاه فقرات الاستبانة.
- الانحرافات المعيارية لمعرفة مدى تشتت واتفاق آراء عينة البحث تجاه فقرات الاستبانة.
- اختبار (t-test) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين متوسطات استجابات عينة البحث وفقًا لمتغير: المؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة.

عرض نتائج البحث ومناقشتها

عرضًا لنتائج عملية التحليل الإحصائي لبيانات البحث، ومناقشتها في ضوء أسئلة البحث وأهدافه، وذلك على النحو الآتي:

لمناقشة البيانات التي تم جمعها قام الباحث بتحديد حدود بدائل المقياس المستخدم في أداة البحث على النحو الآتي:

- حساب المدى لحساب الحد الأدنى من الحد الأعلى للمقياس (5-1=4).
- تحديد المدى بقسمة المدى على عدد بدائل المقياس (5/4 = 0.8).
- تحديد الحد الحقيقي لبدائل المقياس بإضافة طول الفترة إلى أقل قيمة في المقياس.

جدول (7) يبين الحدود الحقيقية لبدائل المقياس (درجة معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني)

درجة البديل	درجة الأهمية		الدلالة اللفظية
	من	إلى	
5	4.20	5	كبيرة جدًا
4	3.40	4.19	كبيرة
3	2.60	3.39	متوسطة
2	1.80	2.59	قليلة
1	1	1.79	قليلة جدًا

وفيما يلي عرض لنتائج البحث ومناقشتها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرئيس:

_ ما معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب لجميع فقرات مجالات الأداة وعلى مستوى الأداة وهذا ما يوضحه الجدول (8).

جدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى الأداة بشكل عام وعلى مستوى المجالات

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة اللفظية
1	المعوقات التشريعية والقانونية	4.30	0.044	1	كبيرة جدا
2	المعوقات التنظيمية	4.24	0.046	3	كبيرة جدا
3	المعوقات البشرية	4.25	0.061	2	كبيرة جدا
4	المعوقات المادية والتكنولوجية	4.16	0.058	4	كبيرة
	الإجمالي للأداة بشكل عام	4.23	0.043		كبيرة جدا

يتضح من الجدول (8) أَنَّ معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في محافظة إب على مستوى الأداة بشكل عام كما يراها عينة البحث كانت كبيرة جدًا، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (**4.23**) والانحراف المعياري الذي بلغ (**0.043**)، ويعزى ذلك إلى أن هذه المعوقات أدت إلى عدم تطبيق الإشراف الإلكتروني وعملت على عدم تطوير الإشراف وتوجيه مساره بما يساعد على تحقيق الدور في الميدان التربوي والتعليمي، وتحسين وتطوير العملية التعليمية التعلميّة بما يتواكب مع متطلبات العصر، وبما يحسن من فاعلية العملية التعليمية.

كما تَبَيَّنَ أيضًا من الجدول أَنَّ المعوقات التشريعية والقانونية جاءت بالمرتبة الأولى وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (**4.24**)، وجاءت في المرتبة الثانية المعوقات البشرية بمتوسط حسابي بلغ (**4.16**)، يليها في المرتبة الثالثة المعوقات التنظيمية التي حصلت على متوسط حسابي (**4.25**)، وأخيرًا جاءت المعوقات المادية والتكنولوجية في المرتبة الرابعة التي حصلت على متوسط حسابي بلغ (**4.30**)

وسوف نستعرض ذلك بشيء من التفصيل على مستوى كل مجال على حدة.

1-المعوقات التشريعية والقانونية:

للتعرف على درجة المعوقات التشريعية والقانونية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب؟ تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب، وهذا ما يوضحه الجدول (9).

جدول (9) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعوقات التشريعية والقانونية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة اللفظية
1	الافتقار إلى نص قانوني يمنح الجهات الإشرافية الاستقلال المالي والإداري.	4.76	0.052	1	كبيرة جدا
2	الافتقار إلى نص قانوني يلزم الجهات الرسمية بتطبيق الإشراف الإلكتروني.	4.44	0.068	2	كبيرة جدا
3	عدم وجود قانون يحدد معايير وشروط شغل الوظائف الإشرافية.	4.31	0.099	3	كبيرة جدا
4	غياب القوانين التي تعمل على حماية أمن نظام المعلومات في ظل العمل بالإشراف الإلكتروني.	4.22	0.093	4	كبيرة جدا
5	الافتقار إلى التشريعات التي تساهم في عملية تطبيق النظام في مختلف الجهات الإشرافية في الوزارة.	4.22	0.091	5	كبيرة جدا
6	الافتقار إلى التنسيق اللازم مع الجهات المعنية لتطوير الإشراف الإلكتروني.	3.91	0.093	7	كبيرة
7	عدم توافر رؤية واضحة ومعلنة لعملية الإشراف التربوي الإلكتروني.	4.15	0.084	6	كبيرة
8	غياب التشريعات التي تحفز عملية تطبيق الإشراف الإلكتروني.	3.85	0.090	10	كبيرة
9	لا توجد لائحة توضح حقوق وواجبات العاملين في مجال الإشراف الإلكتروني.	3.90	0.084	8	كبيرة
10	عدم توافر لائحة تحدد مهام وصلاحيات العاملين في مجال الإشراف الإلكتروني.	3.88	0.093	9	كبيرة
11	الافتقار إلى لائحة تحدد السلطات والمسؤوليات لجميع الجهات الإشرافية.	3.85	0.082	11	كبيرة
	المتوسط العام	4.30	0.044		كبيرة جدا

يتبين من الجدول (9) أَنَّ درجة المعوقات التشريعية والقانونية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب على مستوى المجال كانت بدرجة كبيرة جدًا، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (**4.30**) والانحراف المعياري الذي بلغ (**0.044**) كما أَنَّ المعوقات الواردة في المجال قد حصلت على درجة كبيرة جدًا، وهي المعوقات رقم(1،2،3،4،5) والمعوقات رقم (6،7،8،9،10،11) قد حصلت على درجة كبيرة؛ حيث تراوح الوسط المرجح للمعوقات بين (**4.76- 3.85**) **وانحراف معياري** تراوح بين (**0.052-0.099**)؛ وهو ما يعني أَنَّ عينة البحث قد أجمعوا على ضعف تحديث التشريعات والقوانين واللوائح بما يتناسب مع تطبيق الإشراف الإلكتروني كون التشريعات والقوانين هي الأطر التي تعمل على تحديد الجهات والوحدات

المســـؤولة، وتعمل على تحديد المســـؤوليات والصـلاحيات، وضـبط وتنظيم العمل المؤسـسـي، وتحدد مســـاره وترســـم أبعاده، بحيث تؤدي المهام والأعمال بطرق علمية وموضـــوعية وكفاءة عالية بعيدًا عن التخمين والعشوائية.

للتعرف على درجة تواجد المعوقات التنظيمية لتطبيق الإشـــراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب؟ تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب، وهذا ما يوضـــحه الجدول (10).

2-المعوقات التنظيمية:

جدول (10) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعوقات التنظيمية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة اللفظية
1	عدم وجود هيكل تنظيمي مرن يسهل الاتصال بين وحدات العمل الإشرافي.	4.68	.057	1	كبيرة جدا
2	لا توجد استراتيجية تحدد رؤية ورسالة وأهداف الإشراف الإلكتروني.	4.40	.079	3	كبيرة جدا
3	الافتقار إلى نظام حديث لعملية الاتصال والتواصل مع مختلف أطراف الإشراف الإلكتروني.	4.46	.092	2	كبيرة جدا
4	تغيب الشفافية في العمل الإداري.	4.06	.091	8	كبيرة
5	لا توجد سياسات وقواعد للإشراف الإلكتروني مكتوبة ومحددة.	4.26	.090	5	كبيرة جدا
6	الافتقار إلى توصيف وظيفي لجميع الوظائف الإشراف الإلكتروني.	4.22	.075	7	كبيرة جدا
7	الافتقار إلى معايير علمية لتقييم العملية الإشرافية الإلكترونية.	3.91	.110	10	كبيرة
8	عدم وجود نظام للحوافز والمكافآت للعاملين في الإشراف الإلكتروني واضح ومعلن.	4.31	.094	4	كبيرة جدا
9	الافتقار إلى نظام حديث للرقابة على عملية الإشراف الإلكتروني معلن وواضح.	4.24	.094	6	كبيرة جدا
10	لا يوجد دليل يحدد آليات وإجراءات العمل في مجال الإشراف الإلكتروني.	3.99	085	9	كبيرة
11	الافتقار إلى ميثاق لقواعد السلوك الأخلاقي في العمل الإشرافي.	3.76	.099	13	كبيرة
12	عدم نشر ثقافة تطبيق الإشراف الإلكتروني على مختلف المستويات الإدارية للتربية.	3.91	.095	11	كبيرة
13	لا يوجد نظام معلوماتي محوسب حول المدارس والمعلمين.	3.66	.095	14	كبيرة
14	لا تتوفر التسهيلات اللازمة لأداء المهام المتعلقة بالإشراف الإلكتروني.	3.81	.087	12	كبيرة
	المتوسط العام	4.24	.046		كبيرة جدا

يتبين من الجدول (10) أَنَّ درجة تواجد المعوقات التنظيمية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب من وجهة نظر الخبراء على مستوى المجال كانت متواجدة بدرجة كبيرة جدًا، وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ **(4.24)** والانحراف المعياري الذي بلغ **(0.046)**، كما أَنَّ المعوقات رقم (1،2،3،5،6،8،9)الواردة في المجال قد حصلت على درجة أهمية كبيرة جدا ماعدا المعوقات رقم (4،7،10،11،12،13،14)الذي حصلت على درجة كبيرة؛ حيث تراوح الوسط المرجح للمعوقات بين **(3.66-4.68)** وانحراف معياري(**0.110-0.057**)؛ وهو ما يعني عدم توفير المتطلبات التنظيمية التي من شأنها تنظم عمل الجهات الإشرافية، وتحدد الأطر المؤسسة والاستراتيجيات الواضحة التي تسير العمل، وتحديد المهام والأدوار والواجبات، وتسلسل السلطة والمسؤوليات والصلاحيات، وتعمل على تحديد السياسات والأهداف بما يعمل على سير العمل في مسار واضح ومحدد، و تساعد على تنفيد عملية الإشراف الإلكتروني بيسر وسهولة.

3-المعوقات البشرية:

للتعرف على درجة تواجد المعوقات البشرية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب؟ تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب، وهذا ما يوضحه الجدول (11)

جدول (11) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعوقات البشرية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة اللفظية
1	غياب القيادة الداعمة والمساندة لتطبيق الإشراف الإلكتروني.	4.68	0.064	1	كبيرة جدا
2	غياب القيادة التي تمتلك المعرفة والمهارة في مجال الإشراف الإلكتروني.	4.34	0.090	2	كبيرة جدا
3	الافتقار إلى كادر لديه اتجاهات متوافقة مع تطبيق الإشراف الإلكتروني.	4.16	0.093	3	كبيرة
4	افتقار أطراف العملية الإشرافية لمهارات استخدام التقنيات الحديثة في العمل الإشرافي الإلكتروني.	4.09	0.093	5	كبيرة
5	ضعف دافعية العديد من المشرفين التربويين إلى التعامل مع الإشراف الإلكتروني.	4.15	0.087	4	كبيرة
6	لا يوجد مناخ وظيفي يشجع المعلمين والمشرفين على استخدام الإشراف الإلكتروني.	4.06	0.081	6	كبيرة
7	قلة تعاون المعلمين ومديري المدارس مع المشرفين التربويين في تطبيق الإشراف الإلكتروني.	4.01	0.102	7	كبيرة

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة اللفظية
8	عدم استجابة العديد من المشرفين التربويين لبرامج التدريب الحاسوبي.	3.79	0.118	10	كبيرة
9	غياب روح العمل كفريق بين القائمين على أسلوب تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني.	3.87	0.098	8	كبيرة
10	قلة عدد المشرفين التربويين المؤهلين للعمل بنظام الإشراف الإلكتروني.	3.82	0.089	9	كبيرة
	المتوسط العام	4.25	0.061		كبيرة جدا

يتبين من الجدول (11) أَنَّ درجة تواجد المعوقات البشرية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب من وجهة نظر الخبراء على مستوى المجال كانت متواجدة بدرجة كبيرة جدًا ، وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ **(4.25)** والانحراف المعياري الذي بلغ **(0.061)**، كما أَنَّ المعوقات الواردة في المجال التي حصلت على درجة كبيرة جدًا؛ هي المعوقات رقم(1،2) والمعوقات التي حصلت على درجة كبيرة هي المعوقات رقم(3،4،5،6،7،8،9،10)، حيث تراوح الوسط المرجح للمعوقات بين **(3.79-4.68)** وانحراف معياري تراوح بين **(0.118 -0.064)**؛ ويعزى ذلك إلى غياب القيادة الداعمة، وضعف الكوادر المؤهلة والواعية والمدربة والمتخصصة ، فبدون هذه الكوادر لا يمكن تطبيق الإشراف الإلكتروني، ولا يمكن أن تنجح المؤسسات في عملها فلو وفرنا المعامل وأجهزة الحواسيب وشبكات الإنترنت وأهملنا توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة فلن نستطيع تطبيق الإشراف الإلكتروني بنجاح.

4-المعوقات المادية والتكنولوجية:

للتعرف على درجة تواجد المعوقات المادية والتكنولوجية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب من وجهة نظر الخبراء المشاركين؟ تم استخدام الوسط المرجح والانحراف المعياري والرتب، وهذا ما يوضحه الجدول (12).

جدول (12) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعوقات المادية والتكنولوجية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب.

م	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدلالة اللفظية
1	الافتقار إلى نظام معلومات حديث لجميع جوانب العملية الإشرافية.	4.68	0.085	1	كبيرة جدا
2	لا توجد شبكة إلكترونية داخلية تربط جميع المستويات الإشرافية.	4.21	0.074	5	كبيرة جدا
3	غياب البرامج التي تحمي البيانات والمعلومات من الاختراقات.	4.03	0.100	9	كبيرة
4	عدم توافر القاعات التدريبية المجهزة لتدريب المشرفين التربويين على عملية الإشراف الإلكتروني.	4.28	0.091	4	كبيرة جدا
5	عدم وجود مواقع إلكترونية وقواعد بيانات موجهة لخدمة العملية الإشرافية الإلكترونية.	3.90	0.089	11	كبيرة
6	قلة توافر الكتب الإلكترونية والحقائب التدريبية الإلكترونية في الإشراف التربوي الإلكتروني.	4.32	0.082	3	كبيرة جدا
7	نقص البرمجيات الإلكترونية والتفاعلية الملائمة لتواصل أفراد العملية الإشرافية في ظل الإشراف الالكتروني.	4.15	0.090	6	كبيرة
8	قلة توافر المعدات والأجهزة الحديثة اللازمة لتطبيق أسلوب الإشراف التربوي الإلكتروني.	4.10	0.089	7	كبيرة
9	قلة الميزانية المخصصة لعملية الإشراف التربوي الإلكتروني في مديريات التربية والتعليم.	4.34	0.085	2	كبيرة جدا
10	الافتقار إلى شبكة انترنت آمنة وذات سرعة عالية تربط بين المدارس بالمديرية والإدارات التعليمية التابعة لها.	4.09	0.080	8	كبيرة
11	ارتفاع تكاليف تدريب الإداريين والمشرفين التربويين على استخدام نظم الإشراف الإلكتروني.	3.91	0.078	10	كبيرة
12	نقص الموارد المالية المناسبة لدعم نظم تطبيق أسلوب الإشراف التربوي الإلكتروني.	3.66	0.080	12	كبيرة
	المتوسط العام	4.16	0.058		كبيرة

يتبين من الجدول (12) أَنَّ درجة تواجد المعوقات المادية والتكنولوجية لتطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في مدينة إب من وجهة نظر مجتمع البحث على مستوى المجال كانت متواجدة بدرجة كبيرة وذلك بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ (**4.16**) والانحراف المعياري الذي بلغ (**0.058**)، كما أَنَّ معوقات المجال رقم (9،6،4،2،1) قد حصلت على درجة كبيرة جدًا،

والمعوقات رقم(3،5،7،8،10،11، 12) قد حصلت على درجة كبيرة؛ حيث تراوح الوسط المرجح لجميع المعوقات بين (**3.66-4.68**)، وانحراف معياري (**0.100- 0.074**)؛ ويعزى ذلك إلى عدم توافر المتطلبات المادية والتكنولوجية اللازمة لتطبيق الإشراف الالكترون من إمكانات وتجهيزات المادية وأجهزة حاسوب وملحقاتها والبرمجيات التعليمية والبنية التحتية من اتصالات وشبكات وتمديدات كهربائية، إذ إنَّ نجاح عمليات الإشراف مرتبطة بها إذ تسهل من عملية الاتصال والتواصل على جميع المستويات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أَنَّ توافر البيانات والمعلومات بصورة دقيقة وواضحة بما يعمل على اتخاذ القرار في ضوء معرفة حقيقية ورؤية واضحة ودقيقة؛ وهو ما يسهل عملية المتابعة والتقويم بكفاءة وفعالية.

ثانيًا-النتائج المتعلقة بالفروق:

والمتمثل بالسؤال الآتي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين تقديرات إجابات أفراد عينة البحث تجاه معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني، تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث الاختبار (ت) لعينتين مستقلتين (t-test)، للمتغيرات ذات المستويين كمتغير: المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، وفيما يلي عرضًا لنتائج التحليل الإحصائي لكل متغير على حدة وعلى النحو الآتي:

1. بما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي:

استخدم الباحث اختبار (t-test) لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث نحو معوقات تطبيق الإشراف الالكتروني، تُعزى لتباين المؤهلات العلمية: (البكالوريوس فأقل، أعلى من بكالوريوس)، كما هو موضح في الجدول(13):

جدول (13) يبين نتائج اختبار (t-test) لمتغير (المؤهل العلمي)

المجال	وجه المقارنة بين الفئات	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة عند (α = 0.05)	النتيجة
1	بكالوريوس فأقل	**48**	4.34	0.052	1.221	**0**.226	غير دالة
	أعلى من البكالوريوس	**20**	4.23	0.085			
2	بكالوريوس فأقل	**48**	4.20	0.061	-1.513	**0**.135	غير دالة
	أعلى من البكالوريوس	**20**	4.35	0.053			
3	بكالوريوس فأقل	**48**	4.19	0.075	1.591	0.116	غير دالة
	أعلى من البكالوريوس	**20**	4.40	0.100			
4	بكالوريوس فأقل	**48**	4.11	0.075	-1.446	0.153	غير دالة
	أعلى من البكالوريوس	**20**	4.30	0.084			
على مستوى الأداة	بكالوريوس فأقل	**48**	4.15	0.063	-2.167	0.341	غير دالة
	أعلى من البكالوريوس	**20**	**4.38**	**0.062**			

يتضح من الجدول(13) أَنَّ قيمة (ت) غير دالة إحصائيًّا في كل مجال من مجالات الاستبانة، وفي الاستبانة بشكل عام؛ حيث جاءت قيم احتمال المعنوية في هذه المجالات (0.341), وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05)؛ وهذا يدل على أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث، تُعزى لاختلاف المؤهل العلمي: (البكالوريوس فأقل)، (أعلى من بكالوريوس)؛ وهو ما يشير إلى أَنَّ هناك تقاربًا في تقديرات أفراد العينة رغم اختلاف المؤهل العلمي لديهم، وإنَّهُ يوجد اتفاق فيما بينهم حيث لا يظهر لديهم اختلاف جوهري في إجاباتهم حول هذه المجالات، ومن ثم لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين إجاباتهم، وهذا مؤشر على الانسجام بين إجابات أفراد العينة؛ وهو ما أدى إلى انسجام آرائهم.

2. بما يتعلق بمتغير التخصص:

استخدم الباحث اختبار (t-test) لمتغير (التخصص) للكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير التخصص، وكانت النتائج كما في الجدول (14):

جدول (14) يبين نتائج اختبار (t-test) لمتغير (التخصص العلمي)

المجال	وجه المقارنة بين الفئات	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة عند (α = 0.05)	النتيجة
1	إنسانية	38	4.37	0.059	1.523	0.133	غير دالة
	تطبيقية	30	4.23	0.067			
2	إنسانية	38	4.20	0.058	-1.104	0.274	غير دالة
	تطبيقية	30	4.30	0.074			
3	إنسانية	38	4.24	0.077	2.39	0.812	غير دالة
	تطبيقية	30	4.27	0.101			
4	إنسانية	38	4.25	0.077	1.562	0.123	غير دالة
	تطبيقية	30	4.07	0.089			
على مستوى الأداة	إنسانية	38	4.28	0.067	1.446	0.153	غير دالة
	تطبيقية	30	4.13	0.072			

يتضح من الجدول (14) أَنَّ قيمة (ت) غير دالة إحصائيًّا في كل مجال من مجالات الاستبانة، وفي الاستبانة بشكل عام؛ حيث جاءت قيم احتمال المعنوية في هذه المجالات (0.153)، وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05)؛ وهذا يدل على أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث، تُعزى لاختلاف

التخصص (إنسانية، تطبيقية) في الأداة بشكل عام، ومجالات الأداة بشكل خاص.

ويعزو الباحث ذلك إلى أَنَّ لديهم وجهات النظر نفسها، وإلى وجود إجماع بين أفراد العينة فيما يخص المعوقات بصرف النظر عن نوع التخصص.

3.بما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة:

استخدم الباحث اختبار (t-test) لمتغير (سنوات الخبرة) للكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث تعزى لمتغير سنوات الخبرة:(10 سنوات فأقل، أكبر من 10 سنوات)، وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (15):

جدول (15) يبين نتائج اختبار (t-test) لمتغير (سنوات الخبرة)

المجال	وجه المقارنة بين الفئات	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة عند (α = 0.05)	النتيجة
1	10 فأقل	25	4.48	0.068	3.179	0.002	غير دالة
	أكبر من 10	43	4.20	0.054			
2	10 فأقل	25	4.34	0.063	1.876	0.065	غير دالة
	أكبر من 10	43	4.17	0.061			
3	10 فأقل	25	4.34	0.085	1.069	0.289	غير دالة
	أكبر من 10	43	4.20	0.085			
4	10 فأقل	25	4.34	0.069	2.240	0.029	غير دالة
	أكبر من 10	43	714.	0.083			
على مستوى الأداة	10 فأقل	25	4.34	0.075	1.876	0.065	غير دالة
	أكبر من 10	43	4.14	0.064			

يتضح من الجدول (15) أَنَّ قيمة (ت) غير دالة إحصائيًّا في كل مجال من مجالات الاستبانة، وفي الاستبانة بشكل عام؛ حيث جاءت قيم احتمال المعنوية في هذه المجالات (605) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية (α=0.05)؛ وهذا يدل على أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)، بين متوسطات استجابات أفراد عينة البحث، تُعزى لاختلاف سنوات الخبرة (10 سنوات فأقل، أكبر من 10 سنوات) في الأداة بشكل عام، ومجالات الأداة بشكل خاص.

ويعزو الباحث إلى أَنَّ المشرفين التربويين لديهم وجهات النظر نفسها مع اختلاف سنوات خبرتهم.

ثانيًا: نتائج البحث:

من خلال عرض النتائج ومناقشتها تم التوصل إلى عدد من النتائج هي:

1. أَنَّ درجة معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني بشكل عام كانت كبيرة جدًا بدلالة الوسط المرجح الذي بلغ (4.23)، والانحراف المعياري الذي بلغ (0.043)

2. أَنَّ المعوقات التشريعية والقانونية جاءت بالمرتبة الأولى، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ **(4.24)**، وجاءت في المرتبة الثانية المعوقات البشرية بمتوسط حسابي بلغ **(4.16)**، يليها في المرتبة الثالثة المعوقات التنظيمية التي حصلت على متوسط حسابي **(4.25)**، وأخيرًا جاءت المعوقات المادية والتكنولوجية في المرتبة الرابعة التي حصلت على متوسط حسابي بلغ **(4.30)**

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين تقديرات إجابات أفراد عينة البحث تجاه معوقات تطبيق الإشراف الإلكتروني، تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة.

ثالثًا: التوصيات:

في ضوء نتائج البحث توصل البحث الحالي إلى عدد من التوصيات:

1. أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتحديث التشريعات والقوانين واللوائح والأنظمة لضمان تفعيل التقنيات الحديثة في الإشراف.

2. أن تقوم وزارة التربية والتعليم مع مكاتب التربية والتعليم في المحافظات بوضع استراتيجية لتطبيق الإشراف الإلكتروني.

3. توفير الكوادر المؤهلة والمتخصصة في الإشراف الإلكتروني.

4. أَنْ تنظم الوزارة مع مكاتب التربية والتعليم في المحافظات مؤتمرات وندوات لنشر ثقافة الإشراف الإلكتروني وشرح فوائده لمختلف المستويات الإدارية والتربوية والمعنيين من معلمين ومشرفين.

5. تدريب الكادر التربوي من مشرفين ومعلمين ومديري مدارس على مهارات تطبيق الإشراف الإلكتروني.

6. اعتماد موازنة مالية لتوفير المتطلبات اللازمة لتطبيق الإشراف الإلكتروني.

رابعًا: المقترحات:

في ضوء نتائج البحث وتوصياته تم التوصل إلى عدد من المقترحات.

1. إجراء دراسة حول متطلبات تطبيق الإشراف الإلكتروني في التعليم العام في اليمن.

2. إجراء دراسة حول آليات تطبيق الإشراف الإلكتروني في مدارس التعليم العام في اليمن.

3. برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات الإشراف الإلكتروني لدى المشرفين والمعلمين في مدارس التعليم العام في محافظة إب.

4. تصميم نموذج مقترح للإشراف التربوي الإلكتروني في اليمن.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة لعربية:

1. البلوي، هدى بنت عايش. (2012). *أهمية الإشراف التربوي الإلكتروني*

ومعوقات استخدامه في الأساليب الإشرافية من وجهة نظر المشرفات التربويات ومعلمات الرياضيات بمنطقة تبوك التعليمية [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

2. الحبيب، عبد الرحمن. (1996). *التوجيه والإشراف التربوي في دول الخليج العربي*. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية.

3. خلف الله، محمود. (2014). تصور مقترح لتطبيق الإشراف الإلكتروني على الطلبة المعلمين بكلية التربية، *جامعة الأقصى، مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية18(2)، 287 – 315.*

4. الدعيس، ماجد علي حسن. (2011). *تقويم عملية اختيار الموجهين التربويين في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الإدارية والموجهين التربويين* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

5. الرازحي، عبد الوارث عبده سيف. (2005). *الاتجاهات المعاصرة في التقويم التربوي. جامعة الحديدة، الجمهورية اليمنية.*

6. السرحان، خالد. (2001). *معوقات الإشراف التربوي في مديرية تربية لواء البادية الشمالية في الأردن وطرائق مواجهتها كما يدركها المشرفون التربويون ومديرو المدارس،* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

7. سالم، أحمد. (2004). *تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني*. مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

8. سفر، صالحه محمد. (2008). *الإشراف التربوي عن بعد بين الأهمية والممارسة ومعوقات استخدامه* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

9. سمعان محمد. (2012). *دور الشبكة العنكبوتية في تفعيل الأساليب الإشرافية التربوية من وجهة نظر المشرفين التربويين والمعلمين بوكالة الغوث في محافظة غزة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

10. السوالمة، سالم، والقطيش، حسين. (2015). *استخدام المشرفين التربويين للإنترنت في الإشراف الإلكتروني في مديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق*. دراسات العلوم التربوية، المجلد 42، العدد 1، 171-183.

11. الشوافي، غادة فضل ناشر. (2018). *برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات الإشراف الإلكتروني لدى المشرفيين التربويين في مدينة إب* [رسالة ماجستير،

غير منشـــورة]. كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

12. الشـــمراني، محمد بن حســـن. (1429، صـــفر 30-2 ربيع الأول). *الإشـــراف الإلكتروني مفهومـه-أهـدافـه-إجراءاتـه التطبيقية* [عرض ورقة]. لقاء مديري إدارات الإشـــراف التربوي المنعقد في الأحســـاء، المملكة العربية السعودية.

13. الصائغ، عهود بنت خالد. (2009). *واقع استخدام الإشراف الإلكتروني في رياض الأطفال من وجهة نظر المشـــرفات التربويات والمعلمات بمدينتي مكة المكرمة وجدة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

14. أبو عابد محمود، محمد. (2005). *المرجع في الإشـراف التربوي والعملية الإشـرافية*، دار الكتاب الثقافي.

15. عبد الغني، عزيزة حمود. (2006). *برنامج مقترح لتطوير أداء المشـرفين التربويين في ضوء الإستراتيجية* الوطنية للتعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية. [رســـالة ماجســـتير غير منشـــورة]. كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.

16. عبيدات، ذوقان وأبو الســـميد، ســـهيلة. (2007). *استراتيجيات حديثة في الإشراف التربوي*، دار الفكر نـاشـــرون، عمـان، الأردن.

17. عيسى، نجلاء محسن صالح. (2006). *تقويم أداء المشـــرفين التربويين في مدارس مدينة إب في ضـــوء مهامهم الإشـــرافية* [رســـالة ماجســـتير غير منشـــورة]. كلية التربية، جامعة إب، اليمن.

18. عبد العزيز، عبد المعاطي حلقان أحمد. (2017). *معوقات تطبيق الإشراف التربوي الإلكتروني في المرحلة الإعدادية بمحافظة سوهاج من وجهة نظر المشرفين التربويين*. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، (35)، 190-327.

19. الغـامـدي، إســـمـاعيـل عبـد الرحمن . (2008). *دور الإنترنـت فـي توظيف الأسـاليب الإشـرافية في العملية التعليمية من وجهة نظر المشرفين التربويين بمنطقة الباحة* [رسـالة ماجسـتير غير منشـورة]. كليـة التربيـة، جـامعـة أم القرى، مكـة المكرمة، السعودية.

20. الغامدي، محمد بن عبد الله. (2010). *أهميـة ومعوقـات الإشـــراف التربوي الإلكتروني بـاســـتخـدام نظم التعليم الإلكتروني لـدى المشـــرفين التربويين والمعلمين فـي تحقيق بعض المهـام الإشرافية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

21. القرني، على ســـويعـد. (2010). *واقع اســـتخدام المشـــرفين التربويين لمصـــادر الإنترنـت التربويـة وخـدمـاتهـا في التنمية*

المهنية للمعلمين بمدينة الطائف [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

22. القاسم، رشا. (2013). *واقع تطبيق الإشراف الإلكتروني في المدارس الحكومية من وجهة نظر المشرفين التربويين في شمال الضفة الغربية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

23. الكندي، أفلح بن أحمد بن سليمان. (2018). صعوبات المتابعة الإشرافية الإلكترونية وسبل تطويرها من وجهة نظر المشرفين التربويين بسلطنة عمان. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسي سلطنة عمان*، 26(2)، 544-567.

24. المالك، منيرة. (2020). واقع تطبيق الإشراف الإلكتروني لدى المشرفات التربويات في مدينة الرياض. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، 14(3)، 503-545.

25. المغيدي، الحسن بن محمد. (2001). *نحو إشراف أفضل*. الرياض: مكتبة ابن رشد.

26. المعبدي، حسن. (2011). *الإشراف الإلكتروني في التعليم العام (الواقع والمأمول)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

27. النعمان، محمد حمود. (1999). *مهام المشرف التربوي ومعوقات تنفيذها بمرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

28. الهجران، عبد الله. (2005). *نماذج حديثة وتطبيقات في الإشراف التربوي* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الأردن، عمان، الأردن.

29. هزايمة علي عبد الكريم. (2019). *مدى توفر متطلبات الإشراف التربوي الإلكتروني في محافظات شمال الأردن من وجهة نظر المشرفين التربويين*. مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 10(1)، 114-136.

30. اليافعي، على والشيخ، نوال. (2005). مهام الموجه التربوي وكفاياته في دولة قطر في ضوء توجيهات الإشراف التربوي الحديث، *مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية*، 15 (2)، 123-150.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

31. Brand, R.S., (ed) (2000). Education in New Era U.S.A., Association for Supervision and Curriculum Development.

32. Farley, G. (2010). *Instructional Supervision: A descriptive Study*

Focusing the observation and Evaluation of Teachers in Cyber schools. [Unpublished Doctoral Dissertation]. Indiana University of Pennsylvania.

33. Campbell, T. (2013). Teacher supervision and evaluation: A case study of administrators and teachers' perceptions of mini observation [Unpublished Doctoral Dissertation]. College of Professional Boston, North-eastern University, Studies, Massachusetts.
34. Schwartz, B. (2014). Virtual supervision of teacher candidates: a case study. *The International Journal of Learning*, (21): 312-325.
35. Lubega, J., & Niyitegeka, M. (2016). Integrating E-Supervision in Higher Educational Learning. Retrieved online on 16/8/2016.